هيئة الأمم المتحدة
وقضية السلم والتعاون

من مراسلنا بواشنطن الازرق بن علو

يتمثل النظام العالمي المعاصر في عدد من الوحدات الكبرى وفي عدد آخر أكبر من الدول المتوسطة والصغيرة التي تناهز المائة في تعدادها • كما يتمثل هذا النظام ايضا في عدد من المنظمات و التكتلات السياسية والعسكرية والاقتصادية • وليس هناك من شيء مقدس يمنع انهيار هذا التنظيم او تغيير اتجاهاته • فهناك الديناميكية الاوروبية حيث سنشهد في المستقبل بناء كتلة تضم اكثر بلدان القارة نشاطا • ولم تشاهد اوروبا مثل هذا التكتل

البقية على ص — 8

Le 25 Oct. 1972

هيئة الامم المتحدة وقضايا السلم والتعاون

25 Oct. 72

بقية المنشور على ص ١

منذ عهد الامبراطورية الرومانية • وهناك نشاط ا ليابان في اقصى القارة الاسيوية والمعجزات الاقتصادية التي حققها • ومن جهة أخرى نشاهد أن سيطرة المعلاق الامريكي وقبضته على عدد من الدول قد بدأت تضعف وتنهار ، تماما مثل ما حدث الامبراطورية الرومانية التي بعد ان بلغت أوجها ، بدأت تدب اليها الشيخوخة والانحلال والفوضى والاضمحلال •

ومن الممكن ايضا أن تظهر تكتلات جديدة واحلاف ووحدات تختلف في سياساتها واتجاهاتها وأهدافها عن الاحلاف الموجودة•

ويجدر هنا ان نتساءل عما اذا كان بامكان قارات ومناطق اخرى في العالم ان تحذو حذو اوروبا الغربية وتقلد نموذجها في تكوين وحدة اقتصادية وديناميكية قد تؤدى الى نوع من الوحدة السياسية ؟

فهل ستتأثر دول اوروبا الشرقية بالسوق الاوروبية المشتركة ؟

وهل ستنجح مناطق اخرى في امريكا اللاتينية وافريقيا واسيا في انشاء تكتلات اقتصادية او سياسية ؟ام هل سيوجه الاهتمام الى تقوية المنظمات الدولية الاقليمية منها والعالمية ؟

ان تاريخ السنوات القليلة الماضية لا يشجع كثيرا فنحن اذا تتبعنا نشاط بعض المنظمات الدولية في العالم الثالث ، مثل منظمة الوحدة الافريقية ومنظمة الدول الامريكية التي تسيطر عليها الولايات المتحدة ومنظمة الجامعة العربية وبعض المنظمات الدولية في اسيا نجد ان نجاحها كان محدودا لانها لم تستطع ان تصهر مصالح مختلف الدول الاعضاء وتوجه نشاطها في مجالات التعاون المثمر فقد تصدعت الجبهة الافريقية التي كانت تواجه مشكلة التميز العنصري وحكم جنوب افريقيا بصوت واحد كما تصدعت الجبهة العربية حتى في مواجهة الخطر الصهيوني فاصبح بعض الحكام يسعون لايجاد حلول انفرادية

ومن الواضح انه ليس من السهل تكوين اتحادات وتكتلات ومجموعات اقليمية لان ذلك يتضمن تخلي الدول الاعضاء عن جزء من سيادتها وتضحيتها بجزء من حريتها في التصرف ففي مثال السوق الاوروبية نجد ان الدول الاعضاء قد تخلت فعلا عن بعض مفاهيم السيادة المطلقة واصبحت تلتزم بقرارات وسياسة المجموعة الاقتصادية

وما من شك في ان اهم المنظمات العالمية هي هيئة الامم المتحدة وما تشتمل عليه من وكالات ولجان وجمعيات مثل منظمة اليونسكو ومنظمة الصحة العمل الدولية ومنظمة الصحة ومنظمة التغذية والزراعة ولجنة التجارة والتنمية ولجنة نزع السلاح ومنظمتي البنك الدولي وصندوق النقد ومن اهم الهيئات مجلس الامن والجمعية العامة ومجلس الشؤون الاجتماعية والاقتصادية

ومن المؤسف اننا نجد ان اكثر الدول اختراقا لميثاق الامم المتحدة هي الدول التي لعبت دورا كبيرا في انشائها اعني الدول الغربية

ينص الميثاق مثلا على تسوية النزاع بالوسائل السلمية واحترام وحدة تراب كل دولة ويدعو الاعضاء الى عدم التدخل في الشؤون الداخلية والامتناع عن استعمال التهديد والقوة الخ

ان اكبر تهديد لقضيتي السلام والامن الدوليين ولمفاهيم العدالة والمساواة والتعاون بين الشعوب خلال ربع القرن الماضي انما جاء نتيجة لتصرفات الدول الكبرى التي فشلت في تسوية خلافاتها بالطرق السلمية فعمدت الى استعمال القوة وجعلت من العالم مسرحا لعملياتها البوليسية ومن هذا القبيل التدخل الامريكي في كوريا ولبنان وحربها العدوانية في فيتنام ومحاصرتها لكوبا ومن ذلك ايضا العدوان الثلاثي على مصر في عام 1956

ولا يمكننا ان نعتبر الامم المتحدة مسؤولة على مثل هذه الاعتداءات او غيرها من التوترات التي سادت النظام السياسي الدولي خلال ربع القرن الماضي ان المنظمة الدولية انما تستمد قوتها من الثقة التي يضعها فيها الاعضاء فاذا كانت الدول الكبيرة تحتفظ لنفسها بحق التصرف لحل المشاكل الدولية حسبما تمليه مصالحها ، فما ذنب المنظمة وما مسؤولية الدول الصغيرة التي لاتملك الا شيئا من الضغط المعنوي قد لايتعدى مجال الاستنكار

اذا لابد لتقوية هيئة الامم المتحدة من ثقة الدول جميعا وخاصة الدول الخمس الكبرى التي هي اعضاء دائمة في مجلس الامن ولابد من السعي لحل الازمات الدولية ضمن نطاق المنظمة لا خارجه ولا بد من استعمال اجهزة المنظمة لاحلال التفاهم والسلام في المناطق المضطربة بدلا من اللجوء الى التهديد واستعمال القوة وفرض الحلول بالحرب

فدول العالم اليوم امام أمرين اما ان تتبع في معاملاتها الطريقة الكلاسيكية طريقة التنافس والصراع واستغلال القوي للضعيف او ان تستخدم الامم المتحدة كحاجز ، ينها يلطف من المناسبات ويخفف من حدة انانيات الدول وتطاحنها وذلك بان تلعب المنظمة دور الوسيط احيانا ودور الحكم النزيه تارة اخرى

وكثيرا ماردعا الكتاب الدول الكبرى الى استخدام الوكالات المختلفة للامم المتحدة في تقديم مساعداتهم لدول العالم الثالث لان هذا يجنب الطرفين المساعد والمساعد كثيرا من مشاكل الاحتكاك المباشر

وليس من المعقول في منطق السياسة والسيادة ايضا ان يطلب من اية دولة ان تضع جميع مشاكلها في حجر الامم المتحدة وخاصة فيما يخص الدول الكبرى ولكن ليس من المقبول ايضا ان لاتلجا هذه الدول للمنظمة الا عندما تفشل في جميع المحاولات وعندما يحدق بها الخطر

ان المشكلة الرئيسية هي حفظ الامن والسلام العالميين واقصد وضع ميثاق الامم المتحدة هذه المسؤولية في مجلس الامن ولا شك ان الالتجاء الى الجمعية العامة ممكن عندما يصبح مجلس الامن عاجزا عن العمل بسبب الفيتو غير ان صلاحيات ومسؤولية الجمعية العامة محدودة فيما يتعلق بقضية الامن الدولي وحفظ السلام لان صلاحيتها لا تتعدى مجال التوصية

ومن المعلوم ان حق الفيتو هو سلاح تتمتع به كل من الدول الخمس الكبرى فتستعمله للقضاء على المشاريع التي لاترضى بها وهكذا فقد استعملت الولايات المتحدة حق الفيتو لعارضة كثير من المشاريع التي لم ترض بها اسرائيل ولايمكن الغاء الفيتو لان الدول الكبرى انما قبلت الانضمام الى الامم المتحدة على هذا الاساس ويبدو لكثير من الكتاب ان حق الفيتو يمثل الحقائق الواقعية اذ انه لايمكن اجبار دولة كبيرة على قبول شيء الا بالقوة ، فاذا كانت هذه الدولة تتمتع بقوة مماثلة كان ذلك معناه الحرب والدمار

وقد بدات بعض الدول القوية تتساءل عن حكمة تحديد عدد الدول التي تتمتع بحق الفيتو وحصره في الدول الخمس المعروفة فالبيان مثلا تعتقد انها جديرة بالانضمام الى النادي لانها تمثل قوة تفوق في بعض المجالات قوة فرنسا او بريطانيا ولكن المشكلة هي انه لو التحق عضو جديد بهذا النادي (نادي الفيتو) لطالبت دول اخرى مثل المانيا والهند وايطاليا بالانضمام ايضا وبما ان ميثاق الامم المتحدة حصر حق الفيتو في الدول الخمس فانه لايمكن اضافة اي دولة اخرى الا باعادة كتابة الميثاق وهذا ليس بالامر السهل لانه يتطلب تصويت الثلثين وموافقة الدول الخمس الكبيرة باجمعها

وهناك مشاكل اخرى تتعرض لها هيئة الامم المتحدة منها عدم تمتع بعض المؤسسات المهمة مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي ومؤسسة التنمية بالسلطة الكافية لتنسيق وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول المصنعة والنامية

ومنها العجز المالي المزمن الذي لايتجاوز المائتي مليون دولار

وقلت لايتجاوز المائتي دولار لان هذا المبلغ وان كان مهما بالنسبة للمنظمة الدولية فهو مبلغ زهيد بالنسبة لعدد الاعضاء وخاصة للدول الكبرى انه يعادل المبلغ الذي تصرفه الولايات المتحدة يوميا في فيتنام لتقتيل الابرياء وتدمير المنازل بل ان ادارة المطافئ في مدينة نيويورك تكلف اكثر من مائتي مليون دولار سنويا

والواقع ان الشيء الذي يمنع بعض الدول الكبرى من مساعدة المنظمة الدولية هو انهم لم يصبحوا قادرين على استغلالها لتحقيق اهدافهم ومصالحهم لقد كانت الولايات المتحدة مثلا تدفع بسخاء عندما كانت تتمتع باغلبية الاصوات لقد كانت في الخمسينات مثلا تحقق كثيرا من مطامحها السياسية بواسطة المنظمة اما اليوم وقد ازداد عدد الدول المتحررة واصبح من الصعب على واشنطن ان تسيطر على الامم المتحدة ، فقد ابدت عزمها على تخفيض حصة مشاركتها المالية السنوية من واحد وثلاثين بالمائة من ميزانية المنظمة الى خمسة وعشرين بالمائة

لقد قيل بان السياسة هي محاولة حمل الناس على ان يفكروا مثلك ويعملوا مايرضيك وهذا هو لسان حال بعض الدول الكبرة التي مازالت تسعى سواء بواسطة الامم المتحدة او غيرها من المنظمات الدولية الى فرض ارادتها بالمناورات السياسية وبالطرق الملتوية على الدول النامية دول العالم الثالث والدول الصغيرة

هيئة الامم المتحدة وقضية السلم والتعاون 25/10/72

25 اكتوبر 1972